

أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والشؤون الاجتماعية بمجلس المستشارين

# الأخ الأعرج: مشروع قانون المالية لسنة 2018 خصص ما يناهز 48 مليار درهم لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي

الرباط/ صليحة بجراف



حوالي 450 ألف مستفيد بالقطاع العام، وهم يشكلون الغالبية العظمى من المتدربين بنسبة 84 في المائة، علما أن 91 في المائة من هؤلاء يتلقون تكوينهم بالمؤسسات التابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، مضافا أن مجموع مؤسسات التكوين المهني يصل إلى 2036 مؤسسة، تستقبل ما يقارب 538 ألف متدرب.

وتابع المسؤول الحكومي أن عدد المتدربين، يفوق 19 ألف مكون، 52 في المائة منهم بالقطاع العام، و47 في المائة منهم عرضيون في بلغ عدد الخريجين سنة 2016 ما مجموعه 285 ألف خريج. وبخصوص أهم المنجزات برسم سنة 2016-2017، قال الوزير إنها شهدت تعزيز ليات تخطيط التكوين المهني من خلال مجموعة من التدابير التي تم اتخاذها، والمرتبطة أساسا بإنجاز مجموعة من الدراسات القطاعية، وإعداد دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات والشروع في إنجاز نظام معلوماتي لاستغلال المعطيات الكمية والنوعية المرتبطة بالتكوين المهني، إلى جانب مراجعة منهجية وإنجاز دراسات تتبع إدماج خريجي هذا النوع من التكوين مع بذل مجهودات كبرى من أجل تحسين جودة التكوين بمؤسسات التكوين المهني، علاوة على تعزيز الشراكة والتعاون في مجال التكوين المهني، وخاصة على مستوى التعاون جنوب-جنوب، من خلال إبرام 54 اتفاقية إطار واتفاقية تنفيذية، منذ 2002 مع 35 دولة من القارة الإفريقية.

وبخصوص برنامج العمل برسم سنة 2018-2017، قال الوزير بالنسبة إنه يهدف إلى تحقيق الأهداف الأساسية منها استفادة 677.085 من نظام التكوين المهني الأساسي والمسار المهني والتأهيل مع إحداث 21 مؤسسة عمومية منها 15 بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

أما على المدى المتوسط، فقد أشار الأخ الأعرج إلى أنه تم تحديد مجموعة من الأهداف الكمية في إطار البرنامج المبرم بين الدولة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أهمها الرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين لتصل إلى 500.668 مقعدا بيداغوجيا، وإحداث 120 مؤسسة جديدة بمعدل 24 مؤسسة سنويا.

والخارجي للمؤسسات وتأهيل 9917 مؤسسة تعليمية و799 داخلية فضلا عن استكمال تجهيز قاعات التدريس والمختبرات بالتجهيزات المكتبية والوسائل التعليمية، أبرز أن هذا انعكس إيجابا على معدلات التلاميذ بالقسم حيث وصلت نسبة الأقسام التي لا يتعدى عدد التلاميذ بها 34 تلميذا إلى 92 في المائة بالابتدائي، وكذا نسبة الأقسام التي لا يتعدى عدد التلاميذ بها 44 تلميذا بباقي المستويات التعليمية 98,8 في المائة.

الأخ الأعرج تحدث أيضا عن الجهود المبذولة في سبيل تعزيز التكامل بين مكونات منظومة التربية والتكوين من خلال توسيع المسلك المهني الإعدادي، والكالوريا المهنية، وتعزيز الممرات بين التعليم العام والتكوين المهني وبين التكوين المهني والتعليم العالي علاوة على تعزيز بعض الممارسات الإيجابية كترديد النشيد الوطني في بداية ونهاية الأسبوع بالمؤسسات التعليمية، وترسيم الوزارة أو اللباس الموحد بالنسبة للتلاميذ والوزرة بالنسبة للأساتذة، والعناية بالهندام بالنسبة للأساتذة والمدربين وجميع الأطر الإدارية إضافة إلى التتبع اليومي للغياب من خلال مسك غياب التلاميذ والأساتذة عبر منظومة مسار.

## التكوين المهني

وبخصوص مشروع الميزانية العامة المخصصة لقطاع التكوين المهني برسم سنة 2018، قال الأخ الأعرج «إنها بلغت ما يقارب 396 مليون درهم، مسجلا تراجعا بنسبة آفي المائة وانخفاضا وصل إلى 25 في المائة، في حين ارتفعت ميزانية الاستثمار بنفس النسبة تقريبا».

وبخصوص توزيع ميزانية الاستثمار، كشف الأخ الأعرج عن تخصيص القسط الأوفر منها لتنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني، بما يقارب 80 في المائة.

الأخ الأعرج، رصد أيضا ما يقارب نصف اعتمادات الأداء (49 في المائة) لبناء وتجهيز مجموعة من معاهد التكوين، وحوالي ثلث هذه الاعتمادات لتنمية التكوين بالترج المهني، في حين يتوزع الباقي على مجموعة من العمليات المبرمجة الأخرى، مشيرا إلى أن عدد المتدربين بقطاع التكوين المهني يتوزع إلى

قائلا: «إن عدد التلاميذ بلغ ما مجموعه 7.071.727 تلميذ منهم 3.401.828 فتاة، أي ما يمثل نسبة 48 في المائة من مجموع التلاميذ، مشيرا إلى أن حوالي 40 في المائة من هؤلاء التلاميذ يتواجدون بالوسط القروي».

وبخصوص بنيات الاستقبال، سجل الأخ الأعرج 10.915 مؤسسة تعليمية، بما فيها 55 مؤسسة محدثة، و868 داخلية، وبالنسبة لأطر التدريس، فقد وصل عددهم إلى 236.511 بما في ذلك المدرسون الجدد الذين بلغ عددهم 24 ألف أستاذة وأستاذ. وبخصوص الدعم الاجتماعي، أشار إلى أن عدد المستفيدين من المبادرة الملكية «مليون محفظة»، بلغ 4 ملايين و262 ألف تلميذ (ة) وهوما يعكس حجم المجهود المبذول في توفير الدعم وتشجيع التلاميذ على الإقبال على التمدريس لا سيما بالنسبة للأسر المعوزة، دون إغفال التطور الملحوظ في باقي عناصر الدعم الاجتماعي خاصة النقل المدرسي، والإطعام والإيواء وكذا برنامج تيسير.

بخصوص المجهود المبذول في مجال توسيع بنيات الاستقبال، والدعم الاجتماعي، قال الأخ الأعرج «إنهما انعكسا إيجابا على تحسين نسب التمدريس التي بلغت 99,1 في المائة بالتعليم الابتدائي حيث تم تسجيل تقدم ملموس بالتعليم الثانوي التأهيلي خلال الفترة الممتدة ما بين الموسمين 2012-2013 و2016-2017 بما يفوق 7 نقاط مائوية.

وبالنسبة للمؤشرات المالية لسنة 2017 فقد بلغت نسب الالتزام والأداء على التوالي 94 في المائة و99 في المائة بالنسبة للاستثمار والتسيير على السواء.

وبخصوص المنجزات والأوراش المفتوحة في القطاع، فلخصها الأخ الأعرج في الأهداف المسطرة والمتمثلة في تحسين النموذج البيداغوجي، تطوير وتنويع العرض التربوي، العناية ببنيات الاستقبال وتحسين ظروف التعلم والتكوين، تعزيز التكامل بين مكونات منظومة التربية والتكوين مع إعادة الضبط والانضباط بمختلف مستويات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

المسؤول الحكومي الذي توقف عند المجهود الذي بذلته الوزارة للعناية ببنيات الاستقبال وتحسين ظروف التعلم والتكوين من خلال توظيف 24 ألف أستاذة (ة) بموجب عقود من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وتحسين المظهر الداخلي

قال الأخ الأعرج وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي بالنسبة أول أمس الإثنين بالرباط، إن مشروع قانون المالية لسنة 2018 خصص ما يناهز 48 مليار درهم لفائدة قطاع التربية الوطنية، أي بزيادة 7 في المائة مقارنة مع سنة 2017.

وأضاف الأخ الأعرج أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والشؤون الاجتماعية بمجلس المستشارين، أن هذه الميزانية تتوزع ما بين ما يقارب 36 مليار درهم مخصصة لنفقات الموظفين و7,7 مليار درهم مخصصة للنفقات والمعدات المختلفة، وبين 4,5 مليار درهم كميزانية استثمار، فضلا عن اعتمادات الالتزام ضمن ميزانية الاستثمار، التي تصل إلى 2,5 مليار درهم.

وتابع الأخ الأعرج أن ميزانية الاستثمار، عرفت تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2017، حيث ارتفعت بما نسبته 18 في المائة فيما يرجع لاعتمادات الأداء، و67 في المائة بالنسبة لاعتمادات الالتزام فيما الميزانية المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة، عرفت شبه استقرارا بالنسبة لاعتمادات الاستغلال، التي سجلت زيادة جد طفيفة لا تتعدى 2 في المائة، وهي بذلك لا تساهل الحاجيات الملحة الناجمة عن توسع المنظومة.

وبخصوص توزيع ميزانية الاستثمار حسب مستويات التنفيذ، يستطرد المسؤول الحكومي «فاهم ما يمكن ملاحظته بخصوص قطاع التربية الوطنية، هو رصد 98 في المائة من هذه الموارد للمصالح الخارجية، و1,3 في المائة للمصالح المركزية، و0,7 في المائة لمجال التربية غير النظامية، مبرزا أن حوالي 86 في المائة من الميزانية المرصودة لقطاع التربية الوطنية مرصود للمصالح الخارجية، في حين سيخصص ما نسبته 2,3 في المائة من ميزانية التسيير للمصالح المركزية».

## أهم المنجزات والأوراش المفتوحة

الأخ الأعرج، خلال الكشف عن الخطوط العريضة لمشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2018 توقف أيضا عند أهم المنجزات والأوراش المفتوحة في مشروع الميزانية برسم سنة 2018.



تصوير: البوطهري

